الصباح الدولية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4594 | الجمعة | 20 ذي القعدة 1444 هـ | 9 يونيو 2023 م | السنة السادسة عشرة

ينذر بحرب دينية.. مشروع قانون لتقسيم المسجد الأقصى

رئيس الوزراء الفلسطيني: إسرائيل تعيد احتلال الضفة كاملة

عربات لجيش الاحتلال في أحد شوارع رام الله أمس الخميس

قوات الاحتلال فجرت منزل أسير فلسطيني في رام الله بالضفة الغربية

«وكالات» : قال رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية –أمس الخميس– إن تفجير الجيش الإسرائيلي جدران منزل أسير في مدينة رام الله يأتي ضمن إعادة احتلال لكامل الضفة الغربية.

وبعد ساعات من تفجير جدرانه، تفقد اشتية المنزل الموجود في مدينة رام الله القديمة، وهي ضمن المنطقة «أ» وفقا لاتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل.

وقال اشتية إن الذي يجري هو إعادة احتلال كامل للضفة الغربية، سواء كان ذلك في المنطقة «أ» أو «ب» أو «ج»، «وواضح تماما أن هذه الحكومة (اليمينية الإسرائيلية) تضرب بعرض الحائط أي سيادة فلسطينية».

وقال إن عنوان هذه الحكومة الإسرائيلية ليس فقط هدم بيوت المواطنين، ولكن أيضا المسجد الأقصى، مما «يعني الانتقال من الصهيونية العلمانية إلى الصهيونية الدينية».

وتعهد اشتية بأن يفعل الفلسطينيون كل ما يستطيعون لحماية المسجد الأقصى وبناء كل بيت يهدمه الاحتلال، و«سنتعاطى بكل مسؤولية مع احتياجات العائلات التي تهدم بيوتها».

ووصف رئيس الوزراء الفلسطيني عملية تفجير منزل الأسير إسلام الفروخ بالجريمة النكراء، التي حولت عائلة بين ليلة وضحاها إلى عائلة مشردة بعد هدم بيتها.

يذكر أنه في وقت سابق من أمس الخميس، فجرت وحدة هندسية تابعة لجيش الاحتلال جدران منزل الفروخ في الطابق الثاني من عمارة سكنية مكونة من 4 طوابق.

واندلعت مواجهات أمس بين عشرات الفلسطينيين والجيش الإسرائيلي، استخدم فيها الأخير الرصاص الحي والمعدني، فيما رشق المحتجون القوات بالحجارة.

وقالت مصادر طبية إن 16 فلسطينيا أصيبوا بجروح خلال المواجهات، فيما أصيب عشرات بحالات اختناق، ومن بين المصابين صحفيان أحدهما أصيب برصاصة معدنية في الرأس وحالته خطيرة.

وقد اعتقل الجيش الإسرائيلي الخميس 25 فلسطينيا، بينهم 14 من بلدة بيتا بمحافظة نابلس شمالي الضفة الغربية.

وعادة ما يقوم الجيش الإسرائيلي بتفجير وهدم منازل الفلسطينيين المتهمين بتنفيذ عمليات ضد الاحتلال.

وكان جيش الاحتلال اعتقل في ديسمبر الماضي إسلام الفروخ بتهمة تنفيذ تفجير مزدوج في محطة الحافلات بمدينة القدس المحتلة في 23 نوفمبر الماضي، مما أسفر عن مقتل إسرائيليين اثنين وإصابة عشرات.

وجاءت عملية الفروخ بعد سلسلة هجمات نفذها الجيش الإسرائيلي في شمالي الضفة الغربية، قتل خلالها عددا من الفلسطينيين.

وفي القدس، اقتحم عشرات المستوطنين –صباح أمس الخميس– المسجد الأقصى المبارك من جهة باب المغاربة، بحماية مشددة من شرطة الاحتلال.

وأفادت مصادر لـ«وفا» بأن المستوطنين نفذوا جولات استفزازية في باحات الأقصى، وأدوا طقوسا تلمودية في الجهة الشرقية منه.

ونشرت شرطة الاحتلال عناصرها ووحداتها الخاصة منذ الصباح في باحات الأقصى وعند أبوابه، لتأمين اقتحامات المستوطنين، والتضييق على دخول المصلين.

في الأثناء، اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي مخيم عقبة جبر جنوب أريحا، وسلمت ذوي الأسير ماهر صلاح شلون إخطارا بهدم منزله.

وقالت «وفا» إن قوات الاحتلال اقتحمت المخيم، وحاصرت منزل الأسير شلون (44 عاما)، قبل أن تسلم ذويه إخطارا بهدم المنزل.

وأضافت المصادر أن مواجهات اندلعت بين المواطنين وقوات الاحتلال، من دون أن يبلغ عن وقوع إصابات.

وكانت قوات الاحتلال اعتقلت شلون في الأول من مارس الماضي، وعادت وأخذت قياسات منزله تمهيدا لهدمه.

من ناحية أخرى حذرت فعاليات حقوقية ودينية فلسطينية مهتمة بشؤون القدس والأقصى من تداعيات ومخاطر مشروع قانون يناقش بالكنيست الإسرائيلي، يدعو لتقسيم المسجد الأقصى مكانيا بين المسلمين واليهود.

وأجمعت الفعاليات الفلسطينية بأن الأقصى –الممتد على مساحة 144 دونما (الدونم يعادل ألف متر مربع)– حق خالص ومقدس للمسلمين وحدهم، ولا يوجد لأحد غيرهم حق أو ملكية حتى في ذرة تراب في ساحات الحرم، مؤكدة أن قانون التقسيم المكاني للأقصى سيشعل فتيل حرب دينية بين اليهود والعالمين العربي والإسلامي.

وتؤكد الفعاليات الفلسطينية أن فكرة مشروع القانون لتقسيم الأقصى مكانيا ليست فكرة لشخص، بل هي فكرة تحظى بإجماع يهودي وصهيوني، كما تلقى رواجا لدى الائتلاف الحكومي وأحزاب اليمين، التي ركزت في برامجها الانتخابية على تهويد القدس القديمة وتقسيم الأقصى وبناء الهيكل المزعوم.

أعد مشروع القانون عميت هاليفي عضو الكنيست عن حزب الليكود الحاكم الذي يقوده رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو.

ويهدف إلى تقسيم المسجد الأقصى مكانيا بين المسلمين واليهود، وإعادة تعريف المسجد الأقصى إسلاميا بوصفه مبنى الجامع القبلي حصرا، وأن كل ما سواه من ساحات الحرم غير مقدس إسلاميا.

وينص مشروع القانون –الذي كشف عنه الموقع الإلكتروني «زمان يسرائيل» الأربعاء– على تخصيص محيط المسجد القبلي جنوبا للمسلمين، في حين تُخصص لليهود قبة الصخرة التي ستتحول إلى «الهيكل» المزعوم، وحتى الحد الشمالي لساحات الحرم.

وحسب مشروع القانون، سيتم تخصيص منطقة المسجد القبلي للمسلمين، وتخصيص المساحة التي تبدأ من صحن قبة الصخرة وحتى أقصى شمال ساحات الحرم القدسي الشريف لليهود، وهي مساحة تشكل نحو 70% من مساحة الأقصى.

ويرى مشروع القانون أن تقديس المسلمين لكل الأقصى «مؤامرة لحرمان اليهود من مقدسهم على جبل الهيكل (المسجد الأقصى)».

وفي سبيل المضي في تقسيم المسجد الأقصى مكانيا، ينص مشروع القانون على ضرورة التخلص من السيادة والوصاية الأردنية على المسجد الأقصى بشكل كلي، وكذلك إنهاء دور دائرة الأوقاف الإسلامية في ساحات الحرم، وذلك عبر وضع خطة تدريجية لتحقيق هذه الأهداف.

ويتيح مشروع القانون المجال لليهود لما أسماه «الصعود إلى جبل الهيكل» (اقتحام المسجد الأقصى) من كافة الأبواب كما يدخله المسلمون، وعدم اقتصار حركة اليهود على باب المغاربة فقط.

ويطالب مشروع القانون بإقامة مديرية خاصة لإدارة شؤون اليهود في المسجد الأقصى، وتثبيت حضور وتواجد اليهود في ساحات الحرم إلى حضور ديني، مما يعني السماح لهم بإقامة الطقوس التلمودية والتوراتية في المسجد الأقصى من دون أي تقييدات.

ولغرض التقسيم المكاني للأقصى، يقترح مقدم مشروع القانون هاليفي تغيير الوضع القائم إلى ما أسماه «جبل الهيكل» (المسجد الأقصى)، والسماح لليهود باقتحامه بحرية وعلى مدار الساعة، وتثبيت ملكيتهم للمكان، مع الشروع في حملة دعائية عالمية تشرح الحق المقدس لليهود في ساحات الحرم، وتدحض ما وصفه بـ«رواية» المسلمين حول حقهم المقدس وملكيتهم للأقصى.

وقال هاليفي «لنبدأ بالحقائق، إن مساحة الحرم القدسي 144 دونما، جزء صغير منه هو المسجد الأقصى منطقة المسجد القبلي فقط، في الطرف الجنوبي قام المسلمون بتوسيع المسجد بضم إسطبلات سليمان (المصلى المرواني)، وبنوا مسجدا كبيرا آخر تحت الأرض».

على الجانب الآخر من ساحات الحرم –يضيف هاليفي– «توجد قبة الصخرة مع حجر مشارب المياه في الوسط، حيث كان هناك الهيكلان الأول والثاني. هذه هي معظم مساحة الجبل، وهي الأولى في قدسيتها للشعب اليهودي»، على حد زعمه.

في هذا السياق، يرى المحامي المختص في شؤون القدس والأقصى خالد زبارقة أن مشروع القانون بمثابة إشعال الشرارة الأولى لحرب دينية؛ كون «الأقصى عقيدة» للمسلمين في كل أنحاء العالم، وهو مكان مقدس وإسلامي خالص، ولا تنافس في هذا المكان وقدسيته للمسلمين أي قدسية أخرى، وسيبقى للمسلمين حتى قيام الساعة.

وأكد زبارقة للجزيرة نت أن أي ادعاء وطعن بشأن قدسية الأقصى بالنسبة للمسلمين وحقهم المقدس في جميع ساحات الحرم، يعد شن حرب دينية، مشيرا إلى أن هذا القانون أحد تجليات الحرب الدينية التي يقودها اليمين الإسرائيلي والصهيونية الدينية اليهودية ضد الأقصى.

وأوضح الحقوقي المختص في قضايا القدس والأقصى أن مشروع القانون يعد انتهاكا للقوانين والمواثيق الدولية، التي تعتبر القدس بكاملها محتلة، وتحظر على سلطات الاحتلال إجراء أي تعديلات وتغييرات في المناطق والمواقع التي تتواجد تحت سيادة الاحتلال.

ولفت زبارقة إلى أن القانون الدولي يقر ويعترف بأن الأقصى وكل المقدسات داخل أسوار القدس القديمة، تحت إشراف ووصاية الأردن، وبالتالي لا توجد لإسرائيل أي سيادة على الأقصى، كما أنه ليس لها أي حق أو أي صلاحية لإحداث أي تغييرات بالقدس.

وشدد على أن الأقصى بكل ساحاته ومساحاته وحتى حائط البراق وقف إسلامي، وعليه فإن مشروع القانون الإسرائيلي لتقسيم الأقصى مكانيا بمثابة اعتداء على ملكية الوقف الإسلامي للمكان وعلى الوصاية الأردنية، ويعد تعديا وانتهاكا صارخا على الحقوق الدينية للمسلمين.

الطرح نفسه تبناه رئيس مركز القدس الدولي حسن خاطر، مشيرا إلى أن مشروع القانون سبقته سياسات وممارسات خطيرة جدا، كانت تؤكد أن سلطات الاحتلال ذاهبة باتجاه تقسيم الأقصى زمانيا ومكانيا.

ويعتقد خاطر أن مشروع القانون ليس فكرة خاصة بشخص، بل قاسم مشترك يحظى بإجماع لدى الائتلاف الحاكم، كما أنه يأتي من منطلق تقسيم وتبادل الأدوار لأحزاب اليمين، والشخصيات الدينية والحاخامات، ومنظمات «الهيكل»، وذلك ضمن التنافس المحموم لديهم لتقسيم الأقصى.

وأكد خاطر أن مشروع القانون يشكل أخطر مرحلة بالنسبة للمسجد الأقصى، الذي يتعرض في هذه المرحلة لهجمة شرسة غير مسبوقة من قبل الأغلبية العظمى من الأحزاب اليهودية والدينية بإسرائيل.

وأوضح خاطر أن أحزاب اليمين الديني ومعسكر اليمين والائتلاف الحاكم تحاول أن تظهر لجمهورها ولناخبيها أنها صاحبة الباع الطويل في نهش الأقصى، وفرض السيادة الاحتلالية في ساحات الحرم، والمضي نحو إقامة «الهيكل» المزعوم.

ويعتقد المتحدث أن تقسيم الأقصى زمانيا ومكانيا لم يعد هدفا يتم تداوله من وراء الكواليس وتحت الطاولة، بل أصبح هدفا معلنا يتم دعمه من خلال الكنيست والقرارات والمشاريع الحكومية الاحتلالية لتهويد القدس القديمة وساحات الحرم القدسي الشريف.

وحذر من تداعيات مشروع القانون الذي وصفه «بلعب خطير بالنار»، قائلا إن إمعان الاحتلال في المساس بالأقصى ومحاولة تقسيمه سيأجج الأوضاع في فلسطين التاريخية وسيشعل كل الساحات، بحيث تندلع الشرارة في فلسطين لتصل الأقطار العربية والإسلامية كافة».

من ناحية أخرى قالت منظمة هيومن رايتس ووتش إن الجماعات الدينية في جميع أنحاء أميركا الشمالية اجتمعت في السادس من الشهر الجاري لإطلاق مبادرة المجتمعات الخالية من الفصل العنصري.

وفي مقال على موقع المنظمة، قالت المسؤولة في المنظمة عن العلاقة مع المجتمعات الإيمانية فيكتوريا ستارنج إن هذا التحالف، الذي عقدته لجنة خدمة الأصدقاء الأميركية، يضم أكثر من 100 تجمع ومجموعة دينية ومنظمة في إطار حملة متعددة الطوائف تعمل على إنهاء جريمة الفصل العنصري المرتكبة ضد الفلسطينيين.

وقالت المنظمة إنه في السنوات الأخيرة ازداد الاعتراف بوجود الفصل العنصري الإسرائيلي بين المسيحيين الأميركيين. وفي يوليو 2021، أصبح المجمع العام لكنيسة المسيح الموحدة إحدى الطوائف الأولى التي أصدرت قرارا يعترف بـ«نظام الفصل العنصري الإسرائيلي من القوانين والإجراءات القانونية». ويؤكد المجمع أن «استمرار اضطهاد الشعب الفلسطيني لا يزال.. مسألة ملحة لاهوتية».

وهو ما حذرت منه منذ ذلك الحين العديد من الهيئات الدينية والطائفية، محليا ووطنيا، مثل الكنيسة المشيخية في الولايات المتحدة الأميركية، وأبرشية واشنطن الأسقفية، وفيرمونت، وشيكاغو.

ودفعت العلاقات الطويلة الأمد مع الشركاء الفلسطينيين، والتقارير الأخيرة عن الفصل العنصري من قبل مجموعات حقوق الإنسان الإسرائيلية والعالمية، والوضع المتدهور في فلسطين، المجتمعات الدينية إلى التحدث بصوت أعلى، وفق المنظمة.

وذكرت المنظمة أن السلطات الإسرائيلية تمنح امتيازا منهجيا لليهود الإسرائيليين، وتقمع الفلسطينيين بهدف الحفاظ على هيمنة الإسرائيليين اليهود على الفلسطينيين.

ووجدت هيومن رايتس ووتش أن هذه السياسة، إلى جانب الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الفلسطينيين، مثل القيود الشاملة على الحركة، والمصادرة الجماعية للأراضي الفلسطينية، والتهجير القسري لآلاف الفلسطينيين من منازلهم في الأراضي المحتلة، ترقى إلى مستوى جرائم الفصل العنصري والاضطهاد ضد الإنسانية.

مشروع القانون الإسرائيلي يهدف إلى إعادة تعريف المسجد الأقصى إسلاميا بوصفه مبنى الجامع القبلي حصرا

قبة الصخرة تتحول إلى «الهيكل» المزعوم وفقا لمشروع قانون في الكنيست ووفقا للمخططات الإسرائيلية